ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Cause of Preventing Ambiguity in Arabic Grammar: A Study of the 'Structures' Section in Al-Muheet fi Aswat al-Arabiyyah wa Nahwiha wa Sarfiha by Muhammad Al-Antaki

Jalak Hassan Saeed

Faculty member at Garmian University, College of Basic Education

* *Corresponding author: E-mail* : jalak.hassan@garmian.edu.krd

***Keywords*:**
Grammatical cause
rationale (al-'Illah al-nahwiyyah
prevention of ambiguity (amn al-Labs
misconception and confusion
word order

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	3 Mar 2026
Received in revised form	25 Apr 2026
Accepted	27 May 2026
Final Proofreading	29 Sept 2026
Available online	30 Sept 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research examines the grammatical cause of preventing ambiguity ('Illat Amn al-Labs) in Arabic grammar in the book *Kitab Al-Muhit fi Aswat al-'Arabiyyah wa Nahwiha wa Sarfiha* by Muhammad al-Antaki. In addition to covering the core elements of the grammatical curriculum, this section of the book reflects the author's profound interest in grammatical meanings. Al-Antaki enriched the text with grammatical justifications (Ta'lil), debated opinions, gave preferences, and meticulously investigated subtle semantic distinctions.Due to the prevalence of preventing ambiguity among the grammatical causes ('Ilal) upon which grammatical rulings are established in the book, we chose to investigate it in this study. A language that is free from complexity, devoid of ambiguity and confusion, and accessible and intelligible in daily communication is the ultimate objective of its speakers. Consequently, grammarians paid great attention to this cause, utilizing it as a foundational premise and a tool for their rulings.Given the frequent reliance on this cause in grammatical investigations, and its impact on various structural components, such as diacritics, letters, word order, and scattered rulings throughout the chapters, this study is structured into four main sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion. The first section explores preventing ambiguity through diacritics (Al-Harakah); the second addresses preventing ambiguity through letters (Al-Harf); the third examines preventing ambiguity through word order (Al-Tartib); and the fourth investigates preventing ambiguity through morphological formulation (Al-Siyaghah). The conclusion highlights the most significant findings and recommendations deemed worthy of publication and dissemination.The study outlines each grammatical issue as viewed by traditional grammarians, followed by Al-Antaki's perspectives on what is prohibited due to the fear of ambiguity, or permissible when safety from it is secured. To achieve this, the study adopts the descriptive-analytical approach.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.9.2.2026.02

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

علة أمن اللبس في النحو العربي– دراسة لقسم التراكيب من كتاب (المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها) لمحمد الأنطاكي

جالاك حسن سعيد/ جامعة كرميان، كلية التربية الأساسية

الخلاصة:

يعالج دراستنا هذه (علة أمن اللبس في النحو العربي) في قسم (التراكيب) من كتاب (المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها) لمحمد الأنطاكي، وعلى الرغم من اشتمال القسم المدروس من الكتاب على معظم مفردات المنهج النحوي، لكن مع ذلك اعتنى المؤلف بمعاني النحو بشكل كبير، وهو غني بالتعليلات النحوية، والمناقشات العميقة، والترجيحات، وتتبع الفروق النحوية الدقيقة.

ولشدة عنايته بـ(علة أمن اللبس) من بين العلل النحوية التي استندت إليها الأحكام النحوية في الكتاب، فقد فضلنا دراستها في هذا البحث، فاللغة البسيطة الخالية من التعقيد، والواضحة البعيدة عن اللبس والخلط، والسلسة والدقيقة والمُفْهِمة في التواصل بين المتكلمين بها، هي اللغة المطلوبة والمرادة عند أهلها، ولهذا كان اهتمام النحاة بهذه العلة كبيرًا، وقد اتخذوها وسيلة فيما وضعوها من أحكام.

ولوفرة الاستناد إلى هذه العلة في المباحث النحوية، وأثرها في الأجزاء المؤلفة للتركيب، من حركاتٍ وحروفٍ وترتيبٍ لأجزائه وأحكامٍ مبثوثة في الأبواب، فقد جاء بحثنا في أربعة مباحث، تسبقها مقدمة، وتتلوها خاتمة، المبحث الأول: أمن اللبس بالحركة، والمبحث الثاني: أمن اللبس بالحرف، والثالث: أمن اللبس بالترتيب، والرابع: أمن اللبس بالصياغة، وفي خاتمة البحث سجَّلْنا أهم النتائج والتوصيات.

وقد عرضنا المسألة النحوية عند النحاة، ثم ذكرنا ما أورده الأنطاكي من منعٍ للخوف من اللبس، أو جوازٍ بعد الأمن منه، واستعنّا على ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: أمن اللبس، الترتيب، التقديم والتأخير، الخلط، العلة النحوية

المقدمة:

يستعرض بحثنا هذا (علة أمن اللبس في النحو العربي) في قسم (التراكيب) من كتاب (المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها) لمحمد الأنطاكي، وإلى جانب تضمن هذا القسم من الكتاب على جل مفردات المنهج النحوي، فقد أولى المؤلف عناية فائقة بمعاني النحو، وشَحَنَ الكتاب بالتعليلات النحوية، والمناقشات، والترجيحات، واستقصاء الفروق الدلالية.

ولبروز علة أمن اللبس من بين العلل النحوية التي استند إليها الأحكام النحوية في الكتاب، فقد آثرنا دراستها في هذا البحث، فاللغة الخالية من التعقيد، والبعيدة عن اللبس والخلط، والسهلة والمُفْهِمَة في التواصل اليومي بين المتكلمين بها، هي اللغة المتوخاة عند أهلها، ولهذا كان اهتمام النحاة بهذه العلة كبيرًا، واتخذوها مَنْسأَةً وأداة في أحكامهم.

ولشيوع الاستناد إلى هذه العلة في المباحث النحوية، واثرها في المكونات المختلفة للتركيب، من حركاتٍ وحروفٍ وترتيبٍ لأجزائه وأحكامٍ مبثوثة في الأبواب، فقد جاء بحثنا في أربعة مباحث، تسبقها مقدمة، وتتلوها خاتمة، المبحث الأول: أمن اللبس بالحركة، والمبحث الثاني: أمن اللبس بالحرف، والثالث: أمن اللبس بالترتيب، والرابع: أمن اللبس بالصياغة، وفي خاتمة البحث أبرزنا أهم النتائج والتوصيات.

وقد عرضنا المسألة النحوية عند النحاة، ثم ذكرنا ما أورده الأنطاكي من منعٍ للخوف من اللبس، أو جوازٍ بعد الأمن منه، واستعنّا على ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي.

ومن الدراسات السابقة في هذا الموضوع، بحث الدكتور (تمام حسان): (أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية)، وأطروحة الدكتوراه (أمن اللبس في النحو العربي، دراسة في القرائن) للباحث (بكر عبد الله خورشيد)، وكتاب(علة أمن اللبس في اللغة العربية) للدكتور (مجيد خير الله الزاملي)، وكتاب (ظاهرة الالتباس في اللسان العربي، بحث في التأويل الدلالي والتداولي لنحو العربية ومعجمها) للدكتور كمال الزيتوني، وقد أفاد البحث من تبويب البحوث السابقة، وعنوانات مباحثها في تناول هذه الظاهرة في هذا الميدان الجديد البكر، والمتمثل في هذا القسم من كتاب محمد الأنطاكي.

المبحث الأول

أمـن اللبـس بالحـركة

١-حركة (اسم لا) تُميّز (لا) النافية للجنس من (لا) النافية للوحدة:

تدخل (لا) النافية على الجملة الاسمية، وتعمل عمل (كان)، فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، إذا لم تنص على نفي الجنس، وإنما احتمل النفي بها نفي الجنس، واحتمل نفي الوحدة، نحو: (لا رجلٌ في الدارِ)، فهذه الجملة تحتمل نفي وجود رجل واحد في البيت، و تحتمل نفي جنس الرجال في البيت، ويُشترط في إعمالها عمل (كان) شروط، هي:

الاول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين. والثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها. والثالث: ألا ينتقض نفيها ب(إلا). (ابن عقيل، شرح الألفية: ١/٣١٦،٣١٣)

وعند إرادة التنصيص على نفي الجنس، فإن (لا) تعمل عمل (إنّ)، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، وتسمى ب(لا) النافية للجنس.(عبيد:٣٦)، ولا تعمل حينئذٍ إلا في النكرة، ويجب ألا يفصل بينها

وبين الاسم فاصلٌ، نحو : (لا رجلَ في الدارِ)،وعند فقد (لا) شروط الإعمال فإنها تُهمل ولا تعمل فيما بعدها. (سيبويه: ١٤٨/١،١٤٧).

فالحركة الإعرابية لأجزاء الجملة بعد (لا) هي التي تحدد نوع (لا) ووظيفتها. (حسن: ٥٥٩/١).

وقد برز البعد التداولي في حديث الأنطاكي عن الحركة الإعرابية ومراعاتها في التفريق والفصل بين (لا) النافية للجنس، و(لا) النافية للوحدة، وأمن اللبس وتجنب الخلط بينهما، فالفرق والمخالفة تطبيق من تطبيقات أمن اللبس في العربية (الملخ :١٣٤)، والاستناد إلى علة أمن اللبس أمر شائع في النحو العربي (الجبوري : ٣٧).

قال الأنطاكي : " وكل ذلك يعود إلى إرادة المتكلم، وإلى المعنى الذي يريد التعبير عنه، أما السامع فإنه إنْ سمعها عاملة عمل الحروف المشبهة، فعليه أن يفهم منها نفي الجنس كله، وإن سمعها عاملة عمل ليس أو مهملة، فله أن يفهم منها نفي الجنس كله أو نفي الواحد" (الأنطاكي : ٢٧٣). فالحركة الإعرابية هي العلامة الدالة على المعنى، وهي كلمة السر بين المتكلم والمخاطب في فهم الدلالة.

٢- الاقتصار على أحد وجهي الضبط الإعرابي في المرخم لدفع اللبس:

الترخيم هو "حذف آخر المنادى تخفيفًا" (الغلاييني : ٥٠١)، نحو : (يا عائشَ)، والأصل (يا عائشَةُ)، ويطلق على المنادى الذي يحذف منه آخره (المنادى المرخم، ويشترط في المنادى المرخم ان يكون علمًا، وأن يكون رباعيًا فأكثر، وألّا يكون مضافًا.

وأما إذا كان منتهيًا بتاء التأنيث، جاز ترخيمه مطلقًا، علمًا كان ك(عائشة)، أو غير علم ك(جارية). (ابن يعيش : ٣٧٤/١)، وفي ضبط آخر المنادى المرخم وجهان، الأول: أن يبقى آخر الكلمة على ما هو عليه من حركة أو سكون بدون تغيير، وكأنّ المحذوف باقٍ، نحو: (يا عامِ)، فيما أصله (يا عامِرُ)، وتشتهر هذه اللغة بـ(لغة من ينتظر). والثاني: أنْ يُعد ما حذف من اللفظ قد انفصل نهائيًا، وصار ما بقي من الكلمة هو الذي يحمل الحركة الإعرابية، فنقول: (يا مالُ) فيما أصله: (يا سالِمُ)، ويسمى هذا الوجه من الضبط الإعراب بـ(لغة من لا ينتظر). (حسن ٨٧/٤،٨٦)

وقد أوضح الأنطاكي أن أمن اللبس والفرار من الخلط والغموض يقتضي التوسل بعلة الفرق وإيجاب " إتباع لغة من ينتظر فيما كان مختومًا بتاء تأنيثٍ موضوعة للتفريق بين المذكر والمؤنث، فترخيم (مُسلمَة) لا يكون إلا بقولك: (يا مُسلمَ)، إذْ لو قلت : (يا مُسلمُ)، على لغة (من لا ينتظر) لالتبس المذكر بالمؤنث" (الأنطاكي : ٤٧٤)

أما إذا لم تكن التاء فارقة، فيجوز اتباع اللغتين بعد حذفها، ففي (مَسْلَمَة)، يجوز أن نقول: (يا مَسْلَمُ)، لعدم اللبس، وهذا ما أكده ابن مالك في ألفيته، بقوله:

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ في كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَهْ (المكودي: ٢٢٨)

٣- مخالفة حركة النعت لحركة المنعوت للدلالة على قطع النعت عن النعوت:

يتبع النعت المنعوت في الإعراب، نحو: (جاءَ محمدٌ الكاتبُ)، فهنا يتبع النعت(الكاتب) المنعوت (محمد) في ضبطه الإعرابي، ويجوز في النعت قطعه عن المنعوت، فينصب في المثال السابق على إضمار (أمدح)،

ويرفع على إضمار(هو)، عندما يكون منصوبًا، نحو: (صافحتُ الكاتبَ المُتواضعَ)، وإن كان المنعوت مجرورًا، فيجوز حينئذٍ قطع النعت برفعه أو نصبه. (الأندلسي: ١٩٢٦/٤)

فالقطع مخالفة النعت لما قبله في الإعراب للافتنان، " أي: للتفنن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الإصغاء" (أبو السعود: ٢٩/١)

فغالبًا عند إتباع النعت المنعوت في الإعراب فإنك لا تثير عاطفة السامع ولا تستطيع أن تعبر عن العواطف الجياشة للمتكلم، فعندما تقول: (رأيتُ زيدًا الأعرجَ)، وكأنك أردت من النعت مجرد اللقب أو التوضيح، " أما في الإعجاب، والغضب، والشفقة، وكل حالات الهيجان العاطفي، فإني أشعر أن هذه الطريقة في الكلام لا تفرغ عواطفي المتأججة، فأقطع الصفة عن موصوفها، وأجعلها محور خبر جديد، فأقول: (رأيتُ زيدًا الأعرجُ) بالرفع، فتصبح كلمة (الأعرج) طرفًا في جملة مستقلة، أخبر فيها بأن زيدًا أعرج.

ولا شك أن الإخبار عن زيد بأنه أعرج يفرغ عواطف النقمة التي أكنها في صدري له أكثر من وصفه بصفة صماء قد لا يحس بها السامع" (الأنطاكي: ٢٤٤، الهامش ١)، وعند تعدد النعوت كذلك، ينبغي التقيد بذلك القيد، فإذا " كان المنعوت لا يتحدَّد ويتعيّن لدى السامع إلا بذكر كل النعوت، وجب إتباع هذه النعوت جميعًا"(نفسه: ٤٢٣).

وإذا تحدد المنعوت وتعيَّن دون الاحتياج إلى أيٍّ من النعوت، جاز قطع النعوت كلها عن المنعوت، إذا أُكْتُفِي بمجرد النطق بالمنعوت " لتحديده وتعيينه لدى السامع" (نفسه: ٤٢٤) ، فالأنطاكي اعتمد على فهم السامع وعدم التباس المعنى عليه في تجويز قطع النعت عن المنعوت، أو إيجاب إتباعه.

٤- تحريك ظروف الغايات بالضم لأمن اللبس ودفع التوهم:

الظرفان (قبل) و (بعد) وغيرهما من أسماء الجهات الست وما ألحق بها، لها أربع حالات، هي:

١- أن تكون مضافة. ٢-أن تقطع عن الإضافة لفظًا ومعنى.٣-أن تقطع عن الإضافة ويُنوى ثبوت لفظ المضاف إليه، ففي الحالات الثلاث السابقة تُعرب هذه الأسماء.٤-أن تقطع عن الإضافة ويُنوى ثبوت معنى المضاف إليه دون لفظه، فحينئذٍ يُبنى على الضم (ابن هشام: ٥٨-٦١)، نحو قوله تعالى: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}(الروم: ٤).

أما سبب البناء فراجع إلى أن هذه الظروف، الأصل فيها الإضافة، فهي من الأسماء التي لا تتحقق معناها إلا بالإضافة، فلما حُذِف المضاف إليه وقطعت عن الإضافة، واكتُفي بمعرفة المخاطب عن ذكره صارت هذه الأسماء بمنزلة بعض الاسم، "لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب" (ابن يعيش: ١٠٤/٣)، أما بناؤها على التحريك بدل السكون، فلأن الأصل فيها التمكن والإعراب، "فإذا حُذف المضاف إليه للعلم به بُنيت هذه الأسماء على الضم" (الأنطاكي: ١٩٦)

فالأنطاكي يقرر أن البناء على الضم جاء بعد حذف المضاف إليه للعلم به، وأصبحت هذه الأسماء معرفة بالعلم بالمحذوف وانتواء معناه (السيوطي: ٤٢٦/٢)، وبذا تميّز عن الحالات الأخرى لهذه الاسماء ودُفع عنها اللبس والتوهم من خلال البناء على الضم. (الخفاجي:٢٢٣٠).

المبحث الثاني

أمـن اللبـس بالحـــرف

١-وجوب جر تمييز (كم) الخبرية بـ(من) لأمن اللبس:

(كم) اسم مبهم، كناية عن العدد، يحتاج إلى تمييز يوضح المراد به، وقد يقصد به الإخبار عن العدد الكثير، فيسمى بـ(كم) الخبرية، نحو: (كم مدينةٍ زرْتُ)، أي: زرتُ مُدُنًا كثيرة، أو يتطلب به تعيين العدد فيسمى (كم) الاستفهامية.

وتمييز الاستفهامية منصوب دائمًا، إلا إذا سُبقت بحرف جر، فيجوز حينئذٍ جر التمييز بـ(من) كذلك، نحو: (بكم من درهمٍ اشتريتَ الدارَ؟)، وتمييزها يكون مفردًا. أما (كم) الخبرية فتمييزها يجوز فيه الجمع والإفراد، ويكون مجرورًا بالإضافة أوبـ(من)، أما إذا فُصل بين (كم) والتمييز بفاصل، فينصب التمييز حينئذ أو يُجر بـ(من)، إذ لا يجوز إضافته، نحو: (كم عندي كتابًا!) (حسن: ٤٢٩، ٤٣٤)، "إلا إذا كان الفاصل فعلًا متعديًا متسلطًا على (كم)، فيجب جره بـ(من)، نحو: (كم قرأت من كتابٍ!)، كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو

قلت: (كم قرأتُ كتابًا" (الأنطاكي: ٣٩١)، ففي المثال السابق (كم) تقع في موضع نصب مفعولا به للفعل (قرأتُ) فجر التمييز بعده بـ(من) حتى لا يلتبس على القارئ، فيظن أن التمييز هو المفعول.

٢-امتناع مجيء حرف العطف قبل جملة التوكيد إذا أدّى إلى اللبس:

التوكيد اللفظي هو التوكيد بتكرار اللفظ بنصه أو بمرادفه، وقد يكون اللفظ المكرر اسمًا، نحو: (العلم العلم نورٌ)، وقد يكون فعلًا، نحو: (يُبدعُ يُبدعُ المُجِدُّ)، وقد يكون حرفًا أو جملة فعلية أو اسمية (السامرائي: ٢٤٣/٣)

والأجود إذا كان التوكيد جملة أن يفصل بين الجملتين بحرف العطف (ثم)، وجعل بعضهم (الفاء) كـ(ثم)، "والعطف في مثل هذا صوريٌ، لأن بين الجملتين تمام الاتصال" (نهر:٧٨)، نحو قوله تعالى: {أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى}(القيامة: ٣٤-٣٥)، وقوله تعالى: {كَلاّ سيعلمون ثم كلاّ سيعلمون}(النبأ: ٤-٥)، ففي مثل هذه الحالة يجوز الاتيان بحرف العطف المهمل، ويجوز ترك الحرف، والعطف أولى. "إلا إذا أدّى الى اللبس، نحو: (أكلَ زيدٌ ثم أكلَ زيدٌ)، إذ قد يُفهم أنه أكل مرة ثانية، وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة) (الأنطاكي: ٤٣٧)، وعند أمن اللبس الأولى والأجود المجيء بحرف العطف.

وفائدة حرف العطف في هذا الموضع، هو الإيغال في التوكيد.(السامرائي: ٢٤٣/٣).

٣-وجوب الاقتصار على حرف النداء(وا) قبل المندوب عند الخوف من اللبس:

المندوب هو المذكور بعد (يا) أو (وا)، تفجعًا لفقده حقيقة، نحو: قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز، بقوله:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

أو حكمًا، وذلك بتنزيل الموجود منزلة المفقود، كقول خنساء، وهي في الأسر: (وا صخراه، وا صخراه)، وصخر غائب لا يمكن حضوره، أو توجعًا بسبب كونه محل ألم أو سببًا له، نحو: (وا كبداه) (ابن عقيل، المساعد: ٥٣٤/٢)

ويجوز أن يلحق آخر المندوب ألفٌ، ويجوز تركه وعدم إلحاقها كالمنادى، نحو: (وا عمرُ) و (وا عمرُ) (السامرائي: ٣٣٨)

وذكر الأنطاكي أن استعمال (يا) في نداء الندبة مقيدٌ بما إذا أُمن اللبس، "وذلك كأن يكون المنادى عضوًا يُتوجع منه، أو أن يكون المنادى شخصًا يعرف السامع أنه ميت" (الأنطاكي: ٤٧٢)، فعندما يُنادى الميت يعرف المخاطب أن النداء جاء على وجه الندبة، ولم يُقصد به النداء الحقيقي، لذا جاز استعمال (يا) في هذه الحالة.

٤-ذكر حرف الجر قبل(أنْ) و(أنَّ) وجوبًا مع الفعل (رغب) لأمن اللبس بحذف حرف الجر حذفًا قياسيًا في مواضع، من تلك المواضع قبل (أنْ) و (أنَّ)، نحو قوله تعالى: {وَعَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ} (ص: ٤)، أي: لأن جاءهم، ونحو قوله تعالى: {شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَه إِلاَّ هُو} (آل عمران: ١٨ ، أي: شهد بأنه. (الغلاييني: ٥٢٠-٥٢١)

واطّرد حذف حرف الجر قبل هذين الحرفين لطولهما بالصلة (الصبان: ٥٩٦/٢)، وقيد الأنطاكي جواز حذف حرف الجر قبل (أنْ) و (أنَّ) بما إذا أُمن اللبس، "وذلك بالّا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف، فإن كان الفعل يتعدّى بحرفين، وله مع كل حرف معنى خاص، فلا يصح الحذف، حتى لا يغمض المراد" (الأنطاكي: ٣٥٣)، وضرب بالفعل (رغب) مثلًا على ذلك، فهو يتعدّى بالحرف (في) والحرف (عن)، ويختلف المعنى مع كل واحد منها عن الآخر، فعندما تقول: (رغبت أنْ أتحدثَ)، لا يفهم المخاطب مرادك، أرغبت في الحديث؟ ، أم رغبت عن الحديث؟، فمنع الحذف هنا واجب . (الأنطاكي: ٣٥٣)، وذلك لخفاء المعنى مع الحذف، ووضوحها مع الذكر.

أما الحكمة من حذفه في قوله تعالى: {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} (النساء: ١٢٧)، مع أنّ الفعل هو (رغب)، فقد قيل فيها" أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهنّ لجمالهنّ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وفقرهنّ، وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين" (حاشية الصبان: ٥٩٦/٢)، فمع حذف الحرف هنا يجوز في المعنى الاحتمالان، لكنّ الاحتمالين مطلوبان ومحمودان، لذا جاز حذف الحرف مع الفعل (رغب) في هذه الآية.

٥-وجوب الفصل بين (أنْ) المخففة من الثقيلة والفعل لأمن اللبس:

إذا خُففت (أنَّ) الثقيلة مفتوحة الهمزة، فلا تُهمل وبقيت عاملة، ويجب في اسمها أن يكون ضمير شأنٍ محذوفًا، نحو قوله تعالى: {وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ} (يونس: ١١٠)، والتقدير: أنه الحمد لله. أما خبرها فيكون جملة لا مفردًا، فإذا كان جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما في الآية الكريمة، وكذلك إذا كان جملة فعلية فعلها جامد، أو متصرف، وهو دعاء.

أما إذا كان الخبر جملة فعلية وفعلها متصرف ولم يكن دعاءً، فحينئذٍ يجب أن يفصل بين (أنْ) والفعل بفاصل من هذه الفواصل:

الأول: الحرف(قد)، نحو قوله تعالى: { وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا} (المائدة: ١١٣).

والثاني: حرفي التنفيس(السين) و(سوف)نحو قوله تعالى : {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى } (المزمل:٢٠)

والثالث: حروف النفي: (لن) و (لم) و (لا)، نحو قوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ} (القيامة: ٣)، وقوله تعالى: { أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} (البلد:٧)، وقوله تعالى: { أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً} (طه: ٨٩).

والرابع: حرف(لو)، نحو قوله تعالى: { وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ} (الجن: ١٦). (شرح قطر الندى: ٢٣٩-٢٤٠).

وقد أوضح الأنطاكي أنَّ هذه الفواصل قد جاءت منعًا من أن تلتبس (أنْ) المخففة بـ(أنْ) الناصبة للفعل المضارع، أما ترك الفصل عند دخولها على جملة اسمية أو فعلية، فعلها للدعاء، أو فعلها جامد، فلعدم التباسها بـ(أنْ) الناصبة، فـ(أنْ) الناصبة لا تدخل على تلك المدخولات. (الأنطاكي: ٢٧٠).

المبحث الثالث

أمن اللبس بالترتيب

١-جواز تقديم الخبر على المبتدأ عند أمن اللبس:

الاصل في الجملة تقديم المبتدأ على الخبر، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، وهناك أسباب توجب بقاء الترتيب على الأصل، أي: عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وتوجب اسباب أخرى تقديم الخبر على المبتدأ. (ابن الناظم: ٤٧)

وعند انعدام تلك الأسباب الموجبة لتأخير الخبر أو الموجبة لتقديمها، حينئذٍ جوز تقديم الخبر على المبتدأ أو تأخيره عنه، وقد قُيّد جواز ذلك بما إذا لم يحصل لبس، قال الأنطاكي:" الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، ويجوز أن يتأخر عنه إذا لم يُؤَدّ ذلك إلى لبس" (الأنطاكي: ٢٤٢)، فالأنطاكي ذكر شرط عدم الإلباس في جواز تقديم الخبر على المبتدأ ، فعند حصول اللبس والخلط يُمنع التقديم.

٢-تقديم المفعول به على الفاعل عند أمن اللبس:

الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفاعل فيها قبل المفعول به (الصبان: ٢/٥٤٠)، "ويجوز تقديمه عليه إذا أُمِنَ اللبس، ولم يكن في الكلام ما يمنع من ذلك" (الأنطاكي: ٣٢٤)، نحو: (ضَرَبَ خالدًا سعيدٌ)، ففي هذا المثال جاز تقدم المفعول به على الفاعل، لأن قرينة الإعراب تمنع اللبس، فنصب المُقدَّم يدل على أنه هو المفعول به، والمرفوع المؤخر هو الفاعل. (الزاملي: ١٣٦).

وقد ذكر الأنطاكي مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على الفاعل، فمن هذه المواضع ما كان أمن اللبس موجبًا لتقديم المفعول به، نحو قولنا: (ما قَرَأَ الكتابَ إلّا زيدٌ)، فهنا المحصور فيه هو الفاعل (زيد)، لذا وجب أن يتأخر عن المفعول به، "وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير، ليتميز من المحصور الواجب التقديم" (الأنطاكي: ٣٢٤).

ومما أوجب فيه تأخر المفعول به عن الفاعل " إذا خيف اللبس لخفاء العلامات الإعرابية، وعدم وجود دليل آخر يدل على الفاعل من المفعول به" (نفسه: ٣٢٥)، وذلك إذا كانا اسمين مقصورين، ، نحو: (ضربَ موسى عيسى)، أو مضافين إلى ياء المتكلم، نحو: (أكرمَ أبي أخي)، حيث أدّى خفاء الإعراب في الحالتين إلى التباس الفاعل بالمفعول به والاضطرار إلى التزام الرتبة للحيلولة دون ذلك. (الزاملي: ١٣٧)

أما إذا وجدت قرينة معنوية أو لفظية تُعين على التمييز وتجنب الإلباس، فإن ذلك يُجيز تقديم المفعول به على الفاعل، حتى مع خفاء العلامة الإعرابية، نحو: (ضربَتْ عيسى هدى)، لوجود تاء التأنيث الساكنة الدالة على الفاعل المتأخر، ونحو: (أضنَتْ سعدى الحمى)، للقرينة المعنوية. (الصبان: ١/ ٥٤١)

٣-الالتزام بالترتيب الأصلي بين المفاعيل عند الخوف من اللبس:

الاصل في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، إذا كان اصلهما مبتدأ وخبرًا، أن يتقدم ما أصله مبتدأ ويتأخر ما أصله خبر، نحو: (ظننْتُ محمدًا نائمًا). فإن لم يكن المفعولان مبتدأ وخبرًا، فالأصل في ترتيب الجملة أن يكون المفعول الأول هو الفاعل في المعنى، والمفعول الثاني هو المفعول به في اللفظ والمعنى، نحو: (سلَّمْتُ زيدًا محمدًا).

وفي كلتا الحالتين السابقتين يجوز تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول إذا لم يحصل لبس، فـ"إذا خيف اللبس، كأن يكون كل من المفعولين في باب (أعطى) صالحًا لأن يكون فاعلًا في المعنى"، نحو: (أعطيتُ عليًا محمدًا)، لم يجز أن يتقدم (محمد) على (علي)، و(محمد) هو المأخوذ، لأنه يُؤدي إلى اللبس، أما إذا لم يحصل لبس، فيجوز التقديم، نحو: (أعطيتُ عليًا درهمًا) " لأنه غير مُلْبسٍ

، والدرهم لا يكون إلا مأخوذًا، سواء تقدمت أو تأخرت" (ابن السراج:٢/ ٢٤٦).

وإذا كان المفعولان من باب(ظن) الذي أصلهما مبتدأ وخبر، فعند الخوف من اللبس في نحو: (ظننْتُ زيدًا عمرًا)، فيجب أن يتقدم ما هو مبتدأ في المعنى " فتقول: (ظننْتُ زيدًا عمرًا)، إذا كنت تقصد أنك ظننت أن (زيدًا) هو(عمرٌو)، وتقول : (ظننْتُ عمرًا زيدًا)، إذا كان (عمرٌو) هو المظنون أنه (زيد) " (الأنطاكي: ٣٢٦).

أما إذا تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، فالأصل في ترتيب الجملة أن يكون ما أصله مبتدأ ثانيًا، وما أصله خبر ثالثًا، ويجب الالتزام بالترتيب في هذه الحالة، "لأن أدنى إخلالٍ به يوقع في اللبس" (نفسه: ٣٢٦).

٤-جواز نيابة المفعول الثاني من باب (أعطى) عن الفاعل عند أمن اللبس:

إذا بني الفعل المتعدي من باب (أعطى) للمبني للمجهول، فإنه يجوز إنابة المفعول الأول باتفاق (ابن عقيل: ١٢٤/١)، وإنابة المفعول الثاني "إن لم يقع لبس، مثل: (أُعطِي الفقيرَ ثوبٌ) " (الأنطاكي: ٢٣٩)

وعند حصول لبس يتعين إنابة الأول، ولا يجوز إنابة الثاني عن الفاعل، نحو: (أعطيتُ زيدًا خالدًا)، فهنا لا يجوز إنابة الثاني، فلا يجوز القول: (أُعطِي خالدٌ زيدًا)، لأن (خالدًا) مأخوذٌ فيتوهم كونه آخذًا. (ابن مالك: ٦١/٢).

٢- جواز التقديم والتأخير في الحال إذا كانت متعددة وصاحبها متعدد عند أمن اللبس:

إذا كان صاحب الحال متعددًا، والحال متعددة، فإن كانت الحال من لفظ واحد ثُنيت وجُمعت، نحو: (جاءَ عليٌ وخالدٌ ومحمدٌ راكِبينَ)، ونحو قوله تعالى: {وسَخَّرَ لكمُ الشمسَ والقمرَ دائِبَيْنِ} (إبراهيم: ٣٣)، "لأن الاشتراك قد وقع في الحال، والعامل واحد" (ابن يعيش:٥/٢)، فاستغنيت بالتثنية عن التفريق.

وإن كان لفظ الحالين مختلفًا، ذكرته منفردًا بدون عاطف،نحو: (لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا)، " ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب، فقد أوجبوا ترتيبًا للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني، والحال الثانية للصاحب الأول" (الأنطاكي: ٣٧٩)، ففي المثال السابق يكون(مصعدًا) حالًا من (زيد) ، و(منحدرًا) حالًا من (التاء) (ابن عقيل: ٢٧٥/٢)

"فإن أُمن اللبس، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس والعدد، لظهور المعنى ووضوحه، جاز التقديم والتأخير بين الحالين" (الأنطاكي: ٣٧٩)،

لإمكان ردِّ كلِّ حالٍ لصاحبها، نحو: لقيتُ هندًا مصعدًا منحدرةً) ، فـ(مصعدًا) حال من (التاء)، و(منحدرة) حال من (هند) (ابن عقيل، شرح الالفية: ٢/ ٢٧٤).

المبحث الرابع

أمن اللبس بالصياغة

١-المجيء بتمييز الجملة لأمن اللبس:

التمييز هو" اسم نكرة يذكر تفسيرًا للمبهم من ذات ونسبة" (الغلاييني: ٤٦٧)، وكما هو واضح من التعريف، فإنه ينقسم على قسمين، الأول: تمييز المفرد، وهو الذي يرفع الغموض والإبهام عن ألفاظ الكيل، أو المساحة، أو الوزن، او العدد، نحو: (شربْتُ قدحًا ماءً)، فـ(ماءً) تمييز في هذه الجملة، ورَفَعَ الإبهام عن المميز الذي هو (قدحًا)، وهي كلمة واحدة، وعن طريق التمييز عرفنا أن الموجود في القدح هو الماء وليس شيئًا آخر (حسن: ٣٢٥/٢)

والثاني: تمييز الجملة، أو تمييز النسبة، ووظيفة التميز هنا رفع الإبهام وإزالة الغموض عن النسبة، أو الإسناد، نحو: (ازدادتِ البلادُ سكانًا) (ابن مالك: ٢٩٧/٢)، فهنا يوجد غموض في نسبة الازدياد إلى السكان، فهل الازدياد حاصل في العلم، أو الجهل، أو العمران؟ فيأتي التمييز ليرفع الغموض، ويؤكد أن الازدياد حاصل في البلاد من جهة السكان، وليس من جهة أخرى.

وتمييز الجملة يتضمن تحويلًا في الإسناد عن الوجه الطبيعي، إذ الأصل في الجملة السابقة هو: (ازدادَ سكانُ البلادِ)، ثم لما جيء بالمضاف إليه وجُعِل فاعلًا، بقصد المبالغة والتوكيد، قيل: (ازدادت البلادُ)، وهذا مجاز" ولما كان المجاز موقعًا لك في اللبس" (الأنطاكي: ٣٨٧)، كان لابد من توضيحٍ لهذا المجاز، لدفع هذا اللبس، وهذا التوضيح تُجُنِّبَ فيه اللجوء إلى جملةٍ طويلة، مثل القول: (القصد من ازدياد البلاد هو ازديادها من ناحية السكان، وليس شيئًا آخر)، فبدلًا من ذلك، أتينا بالتمييز وهو كلمة واحدة، فأوضحنا المراد ودفعنا به اللبس. (نفسه: ٣٨٧).

٢- المجيء بالبدل لإزالة اللبس عن المبدل منه:

البدل هو" التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة" (ابن عقيل، شرح الألفية: ٢٤٧/٢)، فالبدل أحد التوابع، إلا أنه يختلف عن التوابع الأخرى، فعطف النسق يتبع متبوعه بواسطة حرف النسق، وبقية التوابع تُكمل متبوعاتها، ومتبوعاتها هي المقصودة بالنسبة، بخلاف البدل. (نفسه: ٢٤٧/٢).

وينقسم البدل إلى أقسام، فهو إما أن يكون هو المتبوع في المعنى، فهو (بدل كل من كل)، نحو: (مررْتُ بأخيك زيدٍ)، فـ(زيد) بدل من (أخيك)، وإما أن يكون جزءًا من متبوعه وبعضًا منه، فهو (بدل بعض من كل)، نحو: (أكلْتُ البرتقالةَ نصفَها)، وإما أن يكون مشتملًا عليه، نحو: (أعجبني زيدٌ علمُهُ)، فهو (بدل اشتمال).

وبدل (الغلط والنسيان)، " ومثل ذلك لا يكون في القرآن، ولا في الشعر، أما القرآن فهو مُنَزَّهٌ عن الغلط، وكذلك الشعر الفصيح، لأن الظاهر من حال الشاعر مُعاودة ما نَظَمَه، فإذا وجد غلطًا أصلحه" (ابن يعيش: ٢٦٢/٢).

ويرى الأنطاكي أن البدل في بدل الاشتمال وبدل بعض من كل، جيء به لدفع اللبس والتوهم، ففي جملة(أعجبني زيدٌ علمُه)، فـ(علمه) بدل اشتمال، فعندما تقول: (أعجبني زيدٌ)، تخشى أن يكون السامع قد فهم من كلامك أن زيدًا أعجبك في كل شيءٍ، لكنك تأتي بالبدل بعد ذلك لتبين" له بالضبط ما أعجبك منه، فذكرت له (عمله) دفعًا للالتباس والتوهم" (الأنطاكي: ٤٣٩)

وفي نحو: (قرأتُ الكتابَ نصفَه)، فـ(نصفه) بدل بعض من كل، فعندما تقول: (قرأتُ الكتابَ)، يُخشى أن يفهم المخاطب أنك قرأت الكتاب كله، أو ربعه، فتقول: (نصفه)، لتجنب الالتباس والتوهم. (نفسه: ٤٣٩-٤٤٠)

٣-الذكر والحذف وتقييدهما بأمن اللبس:

يُعد الحذف من الظواهر البارزة في النحو العربي، فمبدأ الاقتصاد في الكلام، أو الاستغناء بالمذكور عن المحذوف، ظاهرة شائعة في اللغة العربية، (المالكي:١٣٨)، وقد سماها ابن جني بـ(شجاعة العربية) (ابن جني:٣٦٠/٢)، ومع ميل العرب إلى الإيجاز والحذف، إلا أن هذه العملية مشروطة بحصول الفهم ووضوح المعنى، فلا بد أن يدل ما ذُكر من الكلام على ما حُذف منه، أو إذا دل عليه دليل آخر يوضح المعنى (المالكي: ٣٣٦)، ومن المواضع المتعلقة بالذكر والحذف في كتاب المحيط، هي:

أ- منع حذف الموصوف عند الخوف من اللبس:

تأتي الصفة بعد الموصوف وتلازمه، لأنهما كالشيء الواحد، وذلك لأنهما بمجموعهما يحصل البيان والإيضاح، لذلك فإن القياس يقتضي عدم حذف أيٍ منهما " ولأنه ربما أدّى حذفه إلى لبس وخلط" (ابن يعيش: ٢٥٣/٢).

وقد أوضح الأنطاكي ان المنعوت قد يُحذف ويستغنى عنه بذكر نعته، إذا كان نعته غالبًا عليه، نحو: (أقمنا في البطحاء)، فالبطحاء لا ينعت بها إلا المكان الواسع، لذلك صارت كاسم الجنس في معناها، وإن كان وصفًا، لذلك كانت الجملة السابقة تعادل قولنا: (اقمنا في الأرض البطحاء).

ثم عاد الأنطاكي ليؤكد أنه " إذا كانت الصفة غير غالبة على موصوفها، فلا يجوز حذف المنعوت، لئلا يلتبس الكلام" (الأنطاكي: ٤٢٠)

فلا يجوز أن نقول: (رأيتُ قطميرًا)، لأن هذه الصفة يوصف بها الرجل والقلم والجدار وغير ذلك.

ب–جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه عند أمن اللبس:

ذهب النحاة إلى جواز حذف العمد والفضلات في كلام العرب، عند وضوح المعنى، عدا ما استثني من الفاعل ونحوه." وإذا كان كذلك، فالمضاف من جملة ذلك، فيجوز حذفه لا سيما وقد ناب عنه نائب لفظي، فهو أقوى في جواز الحذف من المبتدأ والخبر، بل هو أشبه شيء بالفاعل إذا حذف وقام المفعول مقامه" (صبح:١٣٦٩)

وعند حذف المضاف فإن المضاف إليه يقوم مقامه، ويُعرب إعرابه، نحو قوله تعالى: { واسأل القريةَ } (يوسف:٨٢)، أي: واسأل أهلَ القرية، فالمعلوم أن القرية من حيث بيوت وأشجار وطرقات، لا يمكن سؤاله، فالمراد من السؤال هو الحصول على جواب، وليس الجمادات مما تجيب السائل.(ابن يعيش: ١٩٢/٢)

وبعد أن أوضح الأنطاكي جواز حذف المضاف، قيّد ذلك بفهم المعنى وعدم اللبس، حيث قال: "فأما إن حصل إبهام والتباس، فلا يجوز، فلا يُقال: (رأيتُ زيدًا)، وأنت تريد: رأيتُ غلامَ زيدٍ" (الأنطاكي:٤٠٤)

الخاتمة

وفي الختام نشكر الله سبحانه على التوفيق، ونعرض ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات:

١– الحديث عن (علة أمن اللبس) يجري في أحاديث النحاة ونقاشاتهم، فتطبيقاتها متعددة، ولا يقف عند وجه من وجوه أجزاء الكلام وعمل النحاة، فهو حاضر في اختيار الحركات، وانتقاء الحروف، ومنع ترتيبٍ معين وإجازة غيره.
٢– الحذف ظاهرة شائعة في النحو العربي، وأمن اللبس قيد في إجازة هذه الظاهرة، أو منعها.
٣– البقاء على أصل الترتيب في الجملة، أو العدول عنه، لا بد أن يمر عبر تحقيق أمن اللبس، وتجنب الخلط والوهم.

٤- كتاب (المحيط) للأنطاكي، كتاب غني بالمناقشات، والتعليلات، والترجيحات، وعرض الأمثلة الغنية في مضمونها، والسهلة في أسلوبها، لذا يوصي البحث بتناول الكتاب من تلك الجوانب، للوصول لى ما يغني البحث النحوي الحديث من جديد وقيم.

References

1. Abu al-Sa'ud, Muhammad bn Muhammad al-Imady, *Irshad al-Aql al-Salim* (The Guidance of the Sound Mind), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.(no date)
2. Al-Andalusi, Abu Hayyan, *Irtishaf al-Darab min Lisan al-Arab* (Sipping the Sweet Necter from the Tongue of the Arab), Maktabat al-Khanji, Cairo,1st.ed,1998.
3. Al-Antaki,Muhammad, *Al-Muhit fi Aswat al-Arabiyyah wa nahwiha wa sarfiha* (The Comprehensive .Guide. in Arabic Phonology, Grammar, and Morpholoy), Dar Al-Sharq Al-Arabyi Co, Beirut,(no date).
4. Al-Ghalayini, Mustafa, *jami' al-Durus al-Arabiyyah* (The Collection of Arabic Lessons), Dar Ibn Hazm, Beirut, 1st.ed,2011 AD.
5. Al-Jubouri, Waleed Fayadh Hasan Sa'ud, *Al-I'llah Al-Nahwiyyah fi Kitab Sharh Al-Muhasibah Li Ibn Babshadh: Jam'an wa Dirasah* (The Grammatical Cause in the Book 'Sharh Al-Muhasibah' by Ibn Babshadh A Complication and Study), Journal of Tikrit University for Humanities,Vol.32,No.5,Part.2,2025.
6. Al-Khafaji, Muhsin Husayn Ali, and Al-Khafaji, Husayn Salih Ubayd, *Al-Ta'lil al-Nahwi fi al-Mabni mn al-Asma' 'ind Ibn Iyaz al-Baghdadi* (Grammatical Justification in Indeclinable Nouns according to Ibn Iyaz al-Baghdadi), Journal of University of Babylon for Human Sciences, vol.23,No.4, 2015, University of Babylon, College of Education for Human Sciences.
7. Al-Makoudi, Abd al-Rahman bin Ali, *Sharh Al-Makoudi 'ala Alfiyyat Ibn Malik* (Al-Makoudi's Commentary on Ibn Malik's Alfiya) , ed. Ibrahim Shams al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st.ed, 1996 AD, Beirut.
8. Al-Malakh, Hasan khamis Sa'id, *Nazariyat al-Ta'lil fi al-Nahw al-Arabi bayna al-Qudama' wa al-Muhadathin* (The Theory of Reasoning in Arabic Grammar:Classical and Modern Perspectives), Dar Al-Shorouk, Amman, 1st.ed, 2000 AD.
9. Al-Maliki, Muhammad, *Dirasat al-Tabari Lil-ma'na min Khlial Tafsirihi* (Al-Tabari's Study of Meaning through his Interpretation [Tafsir]), Publisher: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Morocco,1996 AD.
10. Al-Sabban, Muhammad bin Ali, *Hashiyat al-Sabban 'ala Sharh al-Ashmuni 'ala Alfiyyat Ibn Malik* (Al-Sabban's Supercommentary on Al-Ashmuni's Commentary on Ibn Malik's Alfyia), Dar Al-Fikr, Beirut, 1st.ed,1999.
11. Al-Samarra'i, Dr. Fadhil Salih, *Ma'ani al-Nahw* (Meanings of Grammar), Dar Al-Fikr for Printing ,Publishing and Distribution, Jordan, 1st.ed,(no date).
12. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman, *Ham'a al-hawam'i,fi Sharh Jam' al-Jawam'i* (The Gathering of the Clouds:Commentary on the Collection of Collections), ed. Ahmad Shams al-Deen, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut,1st. ed, 1998 AD.

13. Al-Zamili, Dr. Majid khayrallah, *'Illat Amn al-Labs* (The Cause of Avoiding Ambiguity), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah,1st.ed,Beirut, (no date).
14. Hasan, Abbas, *Al-Nahw al-Wafi* (The Complete Grammar), Maktabat Al-Muhammadi, Beirut, 1st.ed,2007 AD.
15. Ibn Al-Sarraj, Muhammad bin Sahl, *Al-Usul fi al-Nahw* (The fundamentals of Grammar), ed. Abd al-Husayn al-Fatli, Mu'assasat al-Risalah, Beirut, 4th.ed,1999 AD.
16. Ibn Al-Ya'ish, Ya'ish bin Abi Ya'ish, *Sharh al-Mufassal lil-Zamakhshari* (Commentary on Al-Mufassal of Al-Zamakhshari), Dar Al-kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st.ed, 2000 AD.
17. Ibn al-Nazim, Badr al-Din Muhammad, *Sharh Alfiyyat Ibn Malik* (Commentary on Ibn Malik's Alfiya), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st.ed, (no date).
18. Ibn Aqil, Baha' al-Din Abdallah , *Al-Musa'id 'ala Tashil al-Fawa'id* (The Assistant in Facilitating the Benefits), ed. Dr. Muhammad Kamil Barakat, University of Umm Al-Qura, Dar Al-Fikr, Damascus, 1405 AH.
19. Ibn Aqil, Baha' al-Din Abdallah, *Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik* (Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiya), Maktabat Dar Al-Turath, Cairo, 1998 AD.
20. Ibn Hisham, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdallah, *Sharh Qatr al-Nada wa Bal al-sada* (Commentary on Qatr al-Nada), ed. Abd al-Jalil Al-Ata al-Bakri, Maktabat Dar al-Fajr, Damascus, 3rd.ed, 2001 AD.
21. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman, *Al-Kahsai's* (The Characteristics), ed. Muhammad Ali al-Najjar, Alam al-Kutub, Beirut, (no date).
22. Ibn Malik, Muhammed bin Abdallah, *Sharh Tashil Al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid* (Commentary on Facilitating the Benefits and Completing the Objectives), ed. Muhammad Abd al-Qadir Ata and Tariq Fathi al-Sayyid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, 1st.ed, 2001 AD.
23. Nahr, Dr.Hadi, *Al-Tawab'i min Khilal al-Quran al-Karim* (Dependents through the Holy Qur'an), Dar Al-Kutub, Sana'a, 1st.ed, 2002 AD.
24. Obaid, Huda Naji, *Tafsir al-Mustalah al-Nahwi :Dirasah fi 'Illat al-Tasmiyah Dirasah-Tawthiqiyyah* (Explanation of the Grammatical Term Astudy of the Cause of Naming A Documentary Study), Journal of Tikrit University for Humanities,Vol.32,No.8,Part.3,2025.
25. Subh, Sa'idah Muhammad Muhammad, *Athar Amn al-Labs aw Khawfihi fi al-Qa'idah al-Lughawiyah: Dirasah Nahwiyah Sarfiyah Ta'liliyah*(The Effect of Avoiding Ambiguity or the Fear of it on the Linguistic Rule: A Grammatical, Morphological, and Explanatory study), (no date).